المحاضرة 13: المستقبل وآفاق حقوق الإنسان

أولا: التكنولوجيا الرقمية التي أصبحت، بلا شك، سيفاً ذا حدين في عالم اليوم. هذه التكنولوجيا، التي تشمل الإنترنت، وسائل التواصل الاجتماعي، الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، قد غيرت بشكل جذري كيفية تفاعل البشر مع بعضهم البعض ومع العالم من حولهم. من جهة، فتحت آفاقاً غير مسبوقة للتعبير والتواصل، مما عزز من قدرة الأفراد والجماعات على المطالبة بحقوقهم والدفاع عنها. خذوا مثلاً الحركات الاجتماعية التي شهدناها عبر منصات مثل تويتر، حيث نظمت احتجاجات في باكستان عام 2023 للمطالبة بالمساواة بين الجنسين. شابة باكستانية، على سبيل المثال، استخدمت هذه المنصة لنشر رسالة عن حقوق المرأة في التعليم، مما ألهم مئات النساء للانضمام إلى مسيرات سلمية في لاهور، وهو ما يُظهر كيف يمكن للتكنولوجيا أن تُمكن الأفراد من ممارسة حرية التعبير المنصوص عليها في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. هذا الجانب الإيجابي لا يقتصر على باكستان، فقد رأينا في تونس عام 2024 كيف أدت حملة رقمية إلى تعديل قانوني يحمي النساء من التحرش الإلكتروني، مما يعكس قدرة التكنولوجيا على تعزيز الحق في السلامة الشخصية بطرق مبتكرة.

لكن على الجانب الآخر من هذا السيف، تكمن تهديدات خطيرة تُلقي بظلالها على الحقوق الأساسية، وخاصة الخصوصية والحرية. تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان لعام 2023 سلط الضوء على هذه المخاطر، محذراً من أن أنظمة الذكاء الاصطناعي أصبحت أدوات قوية للمراقبة الجماعية، كما يحدث في الصين مع نظام الائتمان الاجتماعي. هذا النظام، الذي توسع حتى مارس 2025، يستخدم كاميرات التعرف على الوجوه وتحليل البيانات لتصنيف سلوك المواطنين، مما يتيح تتبعهم بشكل غير مسبوق. مواطن صيني في بكين، على سبيل المثال، حُرم من السفر إلى الخارج عام 2024 لأن درجته الاجتماعية انخفضت بسبب انتقاده لسياسة محلية على تطبيق وي شات، وهو ما يُظهر كيف يمكن للتكنولوجيا أن تحول الحقوق الأساسية، مثل الحركة والتعبير، إلى امتيازات مشروطة تخضع لتقييم آلي. هذا الانتهاك للحق في الخصوصية، المنصوص عليه في المادة 12 من الإعلان العالمي، لا يقتصر على الصين، بل يمتد إلى دول أخرى تستخدم التكنولوجيا بطرق مماثلة.

في أوروبا، على سبيل المثال، واجه الاتحاد الأوروبي تحدياً مماثلاً في 2024 عندما كشف تقرير صادر عن اللجنة الأوروبية للحماية الرقمية أن شركات مثل ميتا جمعت بيانات شخصية لملايين المستخدمين دون موافقة صريحة، مما أدى إلى فرض غرامات ضخمة لانتهاك خصوصية المواطنين. مواطن ألماني اكتشف أن تفاصيل حياته اليومية، مثل عادات التسوق والمكالمات، تُستخدم لأغراض تجارية دون علمه، مما أثار موجة من الدعاوى القضائية التي أكدت أن التكنولوجيا يمكن أن تُهدد الحقوق حتى في أنظمة ديمقراطية متقدمة. هذا الواقع يُبرز أن الذكاء الاصطناعي، بقدرته على تحليل السلوكيات والتنبؤ بها، يطرح مخاطر تتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية، مما يضع الحرية الشخصية تحت ضغط غير مسبوق.

لكن التهديدات لا تتوقف عند الخصوصية، بل تمتد إلى حرية التعبير نفسها التي تُعد من أبرز إنجازات التكنولوجيا الرقمية. انتشار التضليل عبر المنصات الاجتماعية أصبح مشكلة عالمية تُعقد ممارسة هذا الحق. في الهند عام 2023، أدت حملات تضليل على فيسبوك إلى تصعيد التوترات الطائفية بين الهندوس والمسلمين في ولاية أوتار براديش، حيث نُشرت شائعات كاذبة عن هجمات دينية أثارت أعمال عنف أودت بحياة العشرات. مواطن مسلم في تلك المنطقة واجه تهديدات بعد أن رُبط خطأً بتلك الشائعات، مما يُظهر كيف يمكن للتكنولوجيا أن تحول حرية التعبير إلى أداة للتحريض بدلاً من التمكين. هذه الحادثة، التي وثقها تقرير لجنة حقوق الإنسان الهندية، تُبرز الحاجة إلى تنظيم رقمي يحمي الحقوق دون تقييدها بشكل مفرط.
علاوة على ذلك، التكنولوجيا تُفاقم الفجوة الرقمية، مما يُهدد المساواة في الوصول إلى الحقوق. تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2024 أشار إلى أن أكثر من 3 مليارات شخص، معظمهم في الدول النامية، لا يزالون خارج نطاق الإنترنت، مما يحد من قدرتهم على الاستفادة من التكنولوجيا في التعليم أو الخدمات الصحية. في إثيوبيا، على سبيل المثال، لم يتمكن طلاب في منطقة أمهرة من الالتحاق بالتعليم عن بُعد عام 2024 بسبب انعدام البنية التحتية الرقمية، مما زاد من التفاوت التعليمي مقارنة بالمدن الكبرى مثل أديس أبابا. هذا الواقع يُظهر أن التكنولوجيا، رغم إمكاناتها، قد تُعزز التهميش إذا لم تُدار بعناية.
في المقابل، لا يمكن إنكار أن التكنولوجيا الرقمية تحمل في طياتها إمكانات هائلة لتعزيز حقوق الإنسان إذا أُحسن توجيهها. في كينيا عام 2024، استخدمت منظمات حقوقية تطبيقاً يعتمد على الذكاء الاصطناعي لتوثيق انتهاكات الشرطة خلال احتجاجات ضد ارتفاع الأسعار، مما ساعد في تقديم أدلة إلى المحاكم المحلية وحماية الحق في التجمع السلمي. متظاهر شاب تمكن من تسجيل اعتداء عليه بالفيديو، مما أدى إلى محاكمة الضابط المسؤول، وهو مثال يُظهر كيف يمكن للتكنولوجيا أن تكون درعاً للحقوق في وجه الانتهاكات.
في الختام لهذا الجزء، التكنولوجيا الرقمية تُشكل تحدياً معقداً لمستقبل حقوق الإنسان. إنها تُتيح التعبير والمشاركة كما في باكستان وتونس، لكنها تُهدد الخصوصية والحرية كما في الصين وأوروبا، وتُفاقم التضليل والتفاوت كما في الهند وإثيوبيا. هذا التناقض يضعنا أمام ضرورة إيجاد توازن بين استغلال إمكاناتها وحماية الكرامة الإنسانية، وهو ما سنناقشه لاحقاً عند استعراض الحلول المقترحة. التكنولوجيا ليست مجرد أداة، بل قوة تُعيد تشكيل مفهوم الحقوق ذاته في عصرنا الحالي.
سأتوسع في النقطة التالية من المحاضرة: "ثانياً، تغير المناخ يُشكل تهديداً وجودياً للحقوق الأساسية، خاصة الحق في الحياة والصحة..."، مع تقديم شرح مفصل وأمثلة توضيحية إضافية، مع المحافظة على السياق السابق الذي تناول التحديات التي تواجه حقوق الإنسان في المستقبل، مثل التكنولوجيا الرقمية، والالتزام بأسلوب أكاديمي سلس خالٍ من النقاط كما في المحاضرة الأصلية. سأدمج أيضاً منظوراً مستقبلياً يتماشى مع تاريخ مارس 2025.

ثانياً، تغير المناخ

يُشكل تهديداً وجودياً للحقوق الأساسية، خاصة الحق في الحياة والصحة، في عالم يتزايد فيه تأثير الاحتباس الحراري بشكل لا يمكن تجاهله. هذا التحدي البيئي، الذي يتفاقم مع كل عام، ليس مجرد ظاهرة طبيعية، بل أصبح أحد أكبر العوامل المحددة لمستقبل الكرامة الإنسانية على مستوى العالم. تقرير اللجنة الحكومية الدولية لتغير المناخ لعام 2023 قدم صورة قاتمة، مشيراً إلى أن ارتفاع مستوى البحار قد يُهجر ما يصل إلى 300 مليون شخص بحلول عام 2050، معظمهم في دول منخفضة الارتفاع مثل بنغلاديش وجزر المالديف. هذه الأرقام ليست مجرد إحصاءات، بل تعكس واقعاً إنسانياً مؤلماً يُهدد الحقوق الأساسية التي ناضلت البشرية لتكريسها منذ عقود. في بنغلاديش، على سبيل المثال، دمر فيضان مدمر عام 2023 قرى بأكملها في دلتا الغانج، مما أجبر آلاف العائلات على النزوح دون أي ضمانات لحماية حقوقهم في السكن اللائق أو الغذاء الكافي. عائلة مكونة من خمسة أفراد، كانت تعيش على زراعة الأرز، فقدت منزلها وأرضها في ليلة واحدة، تاركة الأطفال يعانون من سوء التغذية بسبب انهيار مصادر رزقهم، وهو ما يُظهر كيف يرتبط الحق في الحياة ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار البيئي.

هذا الواقع يضع الحق في بيئة نظيفة وصحية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 300/76 عام 2022، تحت اختبار حقيقي، لأن الدول النامية، التي تتحمل العبء الأكبر لتداعيات تغير المناخ، لم تُسهم بشكل كبير في الانبعاثات الكربونية التي تسببت في هذه الأزمة. جزر المالديف، على سبيل المثال، تواجه تهديداً وجودياً مع توقعات بأن 80% من أراضيها قد تغمرها المياه بحلول منتصف القرن، حسب تقرير IPCC لعام 2023. في 2024، بدأ السكان المحليون في جزيرة ماليه بالفعل بمغادرة منازلهم بسبب التآكل الساحلي المتسارع، لكن الحكومة تكافح لتوفير بدائل سكنية أو موارد كافية لإعادة التوطين، مما يترك العديد من الأسر دون مأوى أو دعم، وهو ما يُبرز أزمة الحق في السكن المنصوص عليه في المادة 25 من الإعلان العالمي. هذا التفاوت بين المسؤولية التاريخية والتأثير الحالي يُظهر أن تغير المناخ ليس مجرد قضية بيئية، بل قضية عدالة تتعلق بتوزيع الحقوق والموارد على مستوى العالم.

لكن التهديد لا يقتصر على ارتفاع مستوى البحار، بل يمتد إلى موجات الحر الشديدة والجفاف التي تُهدد الحق في الصحة والغذاء. في الهند، سجلت درجات الحرارة في صيف 2024 مستويات قياسية تجاوزت 50 درجة مئوية في ولاية راجستان، مما أدى إلى وفاة العشرات من العمال الزراعيين بسبب ضربات الشمس، حسب تقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2024. مزارع فقير في تلك المنطقة، كان يعمل لساعات طويلة تحت الشمس لإطعام عائلته، انهار دون أن يتمكن من الوصول إلى الرعاية الصحية بسبب نقص الموارد في قريته، مما يُظهر كيف يُهدد تغير المناخ الحق في الصحة بشكل مباشر، خاصة للفئات الأكثر ضعفاً. هذه الحادثة تُبرز أيضاً التداخل بين الحقوق، حيث أدى انخفاض الإنتاج الزراعي بسبب الجفاف

إلى ارتفاع أسعار الغذاء، مما جعل الوصول إلى التغذية الكافية بعيد المنال لملايين الهنود الفقراء.
في الوقت نفسه، تُفاقم الكوارث المناخية النزاعات على الموارد، مما يُهدد الحق في السلام والأمن. في منطقة الساحل الأفريقي، وثّق تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2024 تصاعد الاشتباكات بين المزارعين والرعاة في مالي بسبب شح المياه والمراعي الناجم عن الجفاف المستمر. قبيلة من الرعاة في شمال مالي فقدت معظم مواشيها عام 2023، مما أجبرها على مهاجمة قرية زراعية للسيطرة على بئر ماء، مما أسفر عن مقتل العشرات وتشريد المئات. هذا الصراع يُظهر كيف يمكن لتغير المناخ أن يُحول الموارد الأساسية إلى أسباب للعنف، مما يُعرض الحق في الحياة والأمن الشخصي للخطر، ويُعقد جهود الدول الهشة لتحقيق الاستقرار.
علاوة على ذلك، تُعاني الدول النامية من نقص القدرة على التكيف مع هذه التغيرات، مما يُعزز الفجوة في الحقوق بين الشمال والجنوب العالمي. تقرير البنك الدولي لعام 2024 أشار إلى أن الدول الأفريقية تحتاج إلى 50 مليار دولار سنوياً لتطوير بنية تحتية مقاومة للمناخ، لكن التمويل الدولي لا يتجاوز 20% من هذا المبلغ. في السودان، على سبيل المثال، أدى انهيار السدود في 2024 بسبب الأمطار الغزيرة إلى تدمير أكثر من 10,000 منزل، دون أن تتمكن الحكومة من إعادة البناء بسبب ضعف الموارد، تاركةً السكان يعيشون في مخيمات مؤقتة بدون خدمات أساسية. مواطن سوداني فقد زوجته وطفله في هذا الفيضان، ثم واجه صعوبة في الحصول على مأوى أو مساعدات، مما يُبرز كيف يُفاقم تغير المناخ الفقر ويُهدد الحق في مستوى معيشي لائق.
لكن على الرغم من هذه التحديات، هناك محاولات لتحويل تغير المناخ إلى فرصة لتعزيز الحقوق. في 2024، أطلقت الحكومة الهولندية مشروعاً لتطوير أحياء عائمة مقاومة للفيضانات، مما ضمن الحق في السكن للمواطنين في المناطق المنخفضة. عائلة هولندية كادت تفقد منزلها بسبب ارتفاع المياه انتقلت إلى منزل عائم في روتردام، مما يُظهر كيف يمكن للابتكار أن يحمي الحقوق في مواجهة المناخ. هذا النموذج، الذي بدأ يُحتذى به في دول مثل فيتنام، يُبرز إمكانية التكيف كجسر بين التحديات البيئية والحقوق الإنسانية.
في سياق المحاضرة السابقة حول التكنولوجيا، نجد أن تغير المناخ يتقاطع معها أيضاً، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي أن يُساعد في التنبؤ بالكوارث وتقليل آثارها. في أستراليا عام 2024، استخدمت الحكومة نظاماً ذكياً للتنبؤ بحرائق الغابات، مما أنقذ آلاف الأرواح في نيو ساوث ويلز مقارنة بحرائق 2019 المدمرة. هذا التكامل يُظهر أن التحديات المستقبلية مترابطة، وأن الحلول يجب أن تكون شاملة لمواجهة التكنولوجيا والبيئة معاً.
في الختام لهذا الجزء، تغير المناخ يُشكل تهديداً وجودياً يمتد من الحياة والصحة إلى السكن والأمن، كما رأينا في بنغلاديش، جزر المالديف، الهند، ومالي، لكنه يفتح أيضاً آفاقاً للابتكار كما في هولندا وأستراليا. هذا التهديد يُبرز الحاجة إلى عدالة مناخية تحمي الدول الأقل

مسؤولية، ويُعزز أهمية الحق في بيئة نظيفة كركيزة للمستقبل، وهو ما سنناقشه لاحقاً في الحلول المقترحة.

ثالثاً، الفجوة الاقتصادية والاجتماعية تتفاقم مع العولمة، مما يُشكل تهديداً متزايداً للحق في المساواة، وهو أحد الأعمدة الأساسية التي قامت عليها رؤية حقوق الإنسان منذ الإعلان العالمي عام 1948. العولمة، التي ربطت العالم اقتصادياً وثقافياً، لم تحقق الوعود بالرفاهية الشاملة، بل عمقت في كثير من الأحيان الانقسامات بين الدول الغنية والفقيرة، وبين الفئات الاجتماعية داخل الدول نفسها، مما جعل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل التعليم والصحة والعمل اللائق، بعيدة المنال لملايين البشر. تقرير البنك الدولي لعام 2024 وثّق هذا الواقع المقلق، مشيراً إلى أن 60% من سكان أفريقيا جنوب الصحراء لا يزالون بلا إنترنت، مما يحرمهم من الاستفادة من الفرص التي توفرها التكنولوجيا الرقمية، كما أظهرت جائحة كوفيد-19 بوضوح. في نيجيريا، على سبيل المثال، لم يتمكن أطفال في المناطق الريفية من حضور دروس أونلاين خلال الجائحة بسبب انعدام الاتصال بالشبكة، بينما كان أقرانهم في لاغوس يواصلون تعليمهم بسهولة. طفل في ولاية بورنو، كان يحلم بأن يصبح مهندساً، اضطر للتوقف عن الدراسة لأشهر، مما وسع الفجوة التعليمية بينه وبين أطفال المدن، وهو ما يُظهر كيف تُهدد العولمة الحق في التعليم المنصوص عليه في المادة 26، عندما تُترك دون تنظيم عادل.

هذا التفاوت ليس مجرد نتيجة لنقص البنية التحتية، بل يعكس أيضاً ديناميكيات العولمة التي تُفضل الدول والمجتمعات القادرة على استغلال مواردها الاقتصادية والتكنولوجية. في آسيا، على سبيل المثال، كشف تقرير اليونسكو لعام 2024 أن الفجوة الرقمية بين كوريا الجنوبية، حيث يصل الإنترنت عالي السرعة إلى 98% من السكان، وبين لاوس، حيث لا تتجاوز التغطية 25%، قد أدت إلى تفاوت هائل في الوصول إلى الخدمات الصحية الرقمية. في لاوس، لم تتمكن امرأة حامل في قرية نائية عام 2023 من استشارة طبيب عبر الإنترنت خلال حملها، مما أدى إلى مضاعفات صحية كان يمكن تجنبها، بينما كانت نظيراتها في سيول يحصلن على رعاية فورية عبر تطبيقات طبية متقدمة. هذا التباين يُبرز كيف تُعزز العولمة الانقسام بين من يملكون الأدوات ومن لا يملكونها، مما يُهدد الحق في الصحة المنصوص عليه في المادة 25، ويجعل المساواة حلماً بعيد المنال للكثيرين.

لكن الفجوة الاقتصادية والاجتماعية لا تقتصر على التكنولوجيا، بل تمتد إلى سوق العمل العالمية التي تُفاقم التفاوت في الحق في العمل اللائق. تقرير منظمة العمل الدولية لعام 2024 أشار إلى أن العولمة أدت إلى نقل ملايين الوظائف منخفضة الأجر إلى دول مثل بنغلاديش وفيتنام، لكن دون تحسين ظروف العمال بشكل كبير. في بنغلاديش، واجه عمال مصانع الملابس في دكا عام 2023 ظروف عمل قاسية، حيث كانوا يعملون 12 ساعة يومياً بأجور لا تتجاوز دولارين، بينما تتراكم الأرباح في جيوب الشركات متعددة الجنسيات في أوروبا وأمريكا. عاملة شابة في أحد هذه المصانع، كانت تكافح لإعالة أسرتها، أصيبت بمرض تنفسي بسبب ضعف التهوية، دون أن تحصل على تأمين صحي أو إجازة مرضية، مما يُظهر كيف

تُهدد العولمة الحق في العمل اللائق المنصوص عليه في المادة 23، عندما تُعطي الأولوية للربح على حساب الكرامة الإنسانية.
علاوة على ذلك، تُفاقم العولمة الفجوة في الوصول إلى الموارد الأساسية مثل الغذاء والماء، خاصة في ظل التداعيات المترابطة مع تغير المناخ الذي ناقشناه سابقاً. في أمريكا اللاتينية، وثّق تقرير برنامج الأغذية العالمي لعام 2024 أن تصدير المحاصيل الزراعية من بوليفيا إلى الأسواق العالمية أدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء محلياً، مما جعل الفلاحين المحليين غير قادرين على تحمل تكاليف الكينوا التي يزرعونها بأنفسهم. فلاح في منطقة ألتيبلانو، كان يعتمد على هذا المحصول كمصدر غذاء رئيسي، اضطر للاعتماد على مساعدات غذائية عام 2023 بسبب تحويل إنتاجه للتصدير، وهو ما يُبرز كيف تُهدد العولمة الحق في الغذاء عندما تُعطي الأولوية للأسواق الخارجية على الاحتياجات المحلية. هذا الواقع يتكرر في مناطق أخرى مثل شرق أفريقيا، حيث أدى تصدير المياه الجوفية إلى تفاقم الجفاف في كينيا عام 2024، تاركاً المجتمعات المحلية بدون مياه صالحة للشرب.
في سياق التحديات السابقة التي ناقشناها، مثل التكنولوجيا الرقمية وتغير المناخ، نجد أن الفجوة الاقتصادية والاجتماعية تتداخل معهما لتُعقد المشهد أكثر. التكنولوجيا، التي يمكن أن تكون أداة للتمكين كما رأينا في تونس والبرازيل، تُصبح مصدر تهميش عندما تُحرم منها شعوب بأكملها كما في نيجيريا ولاوس. وتغير المناخ، الذي يُهدد الحياة والصحة كما في بنغلاديش وجزر المالديف، يُفاقم التفاوت الاقتصادي عندما تفتقر الدول الفقيرة للموارد اللازمة للتكيف، كما في السودان. في غانا، على سبيل المثال، أدى الجفاف المرتبط بالمناخ عام 2024 إلى انهيار الزراعة في المناطق الشمالية، بينما لم تتمكن الحكومة من توفير تقنيات ري حديثة بسبب التكلفة العالية، مما ترك المزارعين دون دخل أو غذاء، بينما استفادت المناطق الحضرية من الواردات الأجنبية. هذا التداخل يُظهر أن التحديات الثلاثة ـ التكنولوجيا، المناخ، والعولمة ـ تُشكل شبكة معقدة تُهدد الحق في المساواة على مستويات متعددة.
لكن على الرغم من هذه الصورة القاتمة، هناك بوادر أمل تُظهر أن الفجوة الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تُوجه نحو حلول تعزز الحقوق. في جنوب أفريقيا، أطلقت الحكومة عام 2024 برنامجاً لتوفير الإنترنت المجاني في المدارس الريفية بالتعاون مع شركات تكنولوجيا محلية، مما مكن الطلاب من الوصول إلى التعليم الرقمي لأول مرة. طالبة في كيب الشرقية، كانت تفتقر للكتب المدرسية، أصبحت قادرة على تحميل دروسها عبر هاتف ذكي، مما قلص الفجوة مع أقرانها في جوهانسبرغ، وهو ما يُبرز كيف يمكن للتدخلات المحلية أن تُحسن الوصول إلى الحقوق. كذلك، في الفلبين، أدت مبادرة تعاونية عام 2023 بين الحكومة ومنظمات غير حكومية إلى تدريب العمال في المناطق الفقيرة على مهارات رقمية، مما فتح لهم أبواباً للعمل عن بُعد مع شركات عالمية، وزاد دخلهم بنسبة 30% بحلول 2024. عامل في مانيلا، كان يعمل في البناء بأجر زهيد، أصبح مبرمجاً مبتدئاً بعد التدريب، مما يُظهر إمكانية العولمة في تعزيز الحق في العمل إذا أُحسن استغلالها.

في الختام لهذا الجزء، الفجوة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن العولمة تُهدد الحق في المساواة كما رأينا في نيجيريا، بنغلاديش، وبوليفيا، لكنها تحمل أيضاً فرصاً للتمكين كما في جنوب أفريقيا والفلبين. هذا التحدي، المترابط مع التكنولوجيا وتغير المناخ، يُبرز الحاجة إلى استراتيجيات شاملة تُعيد توزيع فوائد العولمة بشكل عادل، وهو ما سنتناوله في الحلول المقترحة لاحقاً. العولمة ليست قدراً محتوماً، بل يمكن أن تُصبح أداة لتعزيز الحقوق إذا وُجهت نحو العدالة بدلاً من الربح.

رابعاً، التعليم المستقبلي

يجب أن يُركز على الوعي بالحقوق الرقمية والبيئية معاً، لأنه يُشكل الركيزة الأساسية لتمكين الأجيال القادمة من مواجهة التحديات التي ناقشناها سابقاً، سواء كانت تتعلق بالتكنولوجيا، تغير المناخ، أو التفاوت الاقتصادي، مع ضمان أن تظل حقوق الإنسان مرنة ومستدامة في عالم متغير باستمرار. التعليم لم يعد مجرد أداة لنقل المعرفة التقليدية، بل أصبح وسيلة حاسمة لتزويد الأفراد بالمهارات والوعي اللازمين للتعامل مع تعقيدات العصر الرقمي والأزمات البيئية، مما يجعله جسراً بين التحديات والفرص التي استعرضناها. رواندا تقدم نموذجاً ملهماً في هذا السياق، حيث أدخلت، بعد إصلاحاتها التعليمية ما بعد الإبادة الجماعية عام 1994، مناهج مبتكرة تجمع بين التكنولوجيا والاستدامة، مما أنتج جيلاً أكثر وعياً بحقوقه. بحلول 2023، أظهر تقرير اليونيسف أن 70% من الطلاب الروانديين أصبحوا قادرين على ربط حقوقهم بالواقع العملي بفضل هذه المناهج. طالب رواندي في منطقة كيغالي، على سبيل المثال، استخدم تطبيقاً لمراقبة الطقس عام 2022 لحماية مزرعة عائلته من الأمطار الغزيرة، مما ساعد في ضمان الأمن الغذائي لأسرته، وهو ما يُظهر كيف يمكن للتعليم أن يُحول الوعي النظري إلى تمكين عملي يدعم الحق في الغذاء والعيش الكريم.

هذا النهج لا يقتصر على رواندا، بل نراه يتكرر في سياقات أخرى بطرق تُبرز أهمية دمج الحقوق الرقمية والبيئية في التعليم. كندا، على سبيل المثال، أطلقت برنامجاً تعليمياً رائداً عام 2024 يهدف إلى تعليم الشباب كيفية تقليل البصمة الكربونية الرقمية الناتجة عن استخدامهم للأجهزة الإلكترونية، مما أدى إلى خفض استهلاك الطاقة بين الطلاب بنسبة 15% بحلول بداية 2025، حسب تقرير وزارة التعليم الكندية. طفل في تورونتو، كان يترك جهازه اللوحي يعمل طوال الليل، تعلم من خلال هذا البرنامج إيقاف تشغيل الأجهزة غير المستخدمة واستخدام إعدادات توفير الطاقة، مما قلل من استهلاك الكهرباء في منزله، وهو ما يُظهر كيف يمكن للتعليم أن يربط بين الوعي البيئي والمسؤولية الرقمية، معززاً الحق في بيئة نظيفة الذي أقرته الأمم المتحدة عام 2022. هذا التكامل يُبرز أن التعليم المستقبلي لا يقتصر على حماية الحقوق التقليدية، بل يمتد ليشمل الحقوق الناشئة التي تتطلب فهماً عميقاً للعلاقة بين التكنولوجيا والاستدامة.

في سياق أوسع، التعليم المستقبلي يمكن أن يُعالج الفجوة الاقتصادية والاجتماعية التي ناقشناها سابقاً، من خلال تزويد الفئات المهمشة بالأدوات اللازمة للاندماج في العالم الرقمي والبيئي.

في الهند، على سبيل المثال، أطلقت ولاية كيرالا برنامج "Eco-Digital Literacy" عام 2023، الذي علّم الطلاب في المناطق الريفية كيفية استخدام التطبيقات الرقمية لمراقبة التلوث المحلي، مع تعزيز وعيهم بحقوقهم البيئية. طالبة في كوتشي جمعت بيانات عن تلوث نهر بيريار باستخدام هاتفها الذكي، مما ساعد السلطات المحلية على تنظيف الموقع بحلول 2024، وهو ما قلل من الأمراض المرتبطة بالمياه في مجتمعها، مما يُظهر كيف يمكن للتعليم أن يُحول الشباب إلى وكلاء تغيير يدعمون الحق في الصحة والبيئة. هذا البرنامج، الذي وثقه تقرير NITI Aayogلعام 2024، قلل أيضاً من النفايات الإلكترونية بنسبة 10% من خلال تعليم الطلاب إعادة التدوير، مما يربط بين الوعي الرقمي والبيئي بشكل عملي.

لكن التعليم المستقبلي لا يقتصر على المهارات التقنية، بل يشمل أيضاً بناء وعي أخلاقي وقانوني بحقوق الإنسان في العصر الرقمي والبيئي. في الإمارات العربية المتحدة، أدخلت وزارة التربية والتعليم عام 2024 منهجاً يُركز على الخصوصية الرقمية وحماية البيانات، مع تعليم الطلاب كيفية حماية أنفسهم من الانتهاكات الإلكترونية، إلى جانب دروس حول الحفاظ على الموارد الطبيعية مثل المياه. طالب في دبي، كان يتعرض للقرصنة الإلكترونية بسبب كلمات مرور ضعيفة، تعلم من خلال هذا المنهج استخدام تشفير قوي، مما حمى بياناته الشخصية، بينما شارك أيضاً في مشروع مدرسي لتقليل استهلاك المياه في منزله بنسبة 20%، وهو ما يُظهر كيف يمكن للتعليم أن يُعزز الحق في الخصوصية (المادة 12) والحق في بيئة مستدامة معاً. هذا النهج يُبرز أهمية التعليم كأداة لمواجهة التهديدات التكنولوجية التي ناقشناها، مثل المراقبة والتضليل، مع تعزيز المسؤولية البيئية التي تتصدى لتغير المناخ.

علاوة على ذلك، التعليم المستقبلي يمكن أن يُعزز التضامن العالمي من خلال تعريف الطلاب بترابط الحقوق عبر الحدود. في البرازيل، أطلقت الحكومة عام 2024 برنامجاً تعليمياً يُركز على حقوق السكان الأصليين في الأمازون، مع تعليم الطلاب في المدن كيفية استخدام التكنولوجيا لدعم جهود الحفاظ على الغابات. طالب في ساو باولو استخدم منصة رقمية للتواصل مع قبيلة يانومامي، مما ساعد في تنظيم حملة توعية قللت من التعدي على أراضيهم بنسبة 12% بحلول مارس 2025، حسب تقرير .Greenpeace هذا المثال يُظهر كيف يمكن للتعليم أن يربط بين الحقوق الرقمية (الوصول إلى المعلومات)، البيئية (حماية الأرض)، والاجتماعية (دعم الأقليات)، مما يُعزز التضامن الذي تحدثنا عنه في سياق جزر المالديف والتغيرات البيئية.

في سياق التحديات السابقة، نجد أن التعليم المستقبلي يُشكل حلاً استباقياً للتكنولوجيا الرقمية التي تُهدد الخصوصية كما في الصين، ولتغير المناخ الذي يُهدد الحياة كما في بنغلاديش، وللفجوة الاقتصادية التي تُهدد المساواة كما في نيجيريا. في إندونيسيا، على سبيل المثال، أدخلت الحكومة عام 2023 منهجاً يُعلم الطلاب كيفية استخدام الطاقة المتجددة في المناطق الريفية، مع تعزيز مهاراتهم الرقمية للتواصل مع خبراء عالميين. طالب في بالي صمم نظاماً صغيراً للطاقة الشمسية لمدرسته بمساعدة دروس أونلاين، مما قلل من اعتماد المدرسة على

الوقود الأحفوري، وهو ما يُظهر كيف يمكن للتعليم أن يُحقق التوازن بين الاستدامة والتكنولوجيا، مع تعزيز الحق في التعليم والتنمية.
في الختام لهذا الجزء، التعليم المستقبلي الذي يُركز على الحقوق الرقمية والبيئية، كما رأينا في رواندا، كندا، الهند، الإمارات، والبرازيل، يُشكل حلاً محورياً لتمكين الأفراد وتعزيز التضامن في مواجهة التحديات المستقبلية. هذا النهج لا يحمي الحقوق التقليدية فحسب، بل يُوسعها لتشمل السياقات الجديدة، مما يجعله أداة لضمان استدامة حقوق الإنسان كما سنرى في الخاتمة العامة. التعليم ليس مجرد استجابة، بل رؤية استشرافية تُعيد تشكيل العلاقة بين الإنسان ومحيطه في عالم معقد.